اتحاد المهندسين الزراعيين العرب
الأمانة العامة
دمشق - ص.ب : ٣٨٠٠
فاكس : ٣٣٣٩٢٢٧
هاتف : ٣٣٣٥٨٥٢

المؤتمر الفني الدوري الحادي عشر
التكامل العربي
في مجال استخدام التقنيات
الحديثة في الزراعة العربية

دور التمويل الزراعي في استخدام التقنيات الحديثة في الزراعة

اعداد
الدكتور نعيم جمعة
نقابة المهندسين الزراعيين
الجمهورية العربية السورية

الرباط ١١ - ١٥ / ١٢ / ١٩٩٥

التمويل الزراعي وأثره في استخدام التقنيات الزراعية
(التجربة الســـــورية)

أولاً : المقدمـــــة .

١ – تمهيـــد .

٢ – أبعاد المشكلة .

٣ – الهدف من الدراسة .

٤ – منهجية البحث ومصدر البيانات .

ثانياً : التمويل الزراعي في سورية .

١ – سمات التمويل الزراعي عن طريق المصرف الزراعي التعاوني .

٢ – توجيه الأنشطة التمويلية للقطاعات الانتاجية والخدمية الزراعية .

٣ – تطور التمويل الزراعي خلال الفترة ١٩٨٦ – ١٩٩٤ .

ثالثاً : أثر التمويل على واقع الاستخدام التقني في الزراعة السورية .

١ – تطور تمويل المصرف في استخدام المدخلات الزراعية .

٢ – تمويل تحويل الأراضي البعلية الى مروية وتمويل حصاد المياه .

٣ – تمويل تقنيات ترشيد استخدام المياه .

٤ – تمويل التشجير المثمر .

٥ – تمويل الزراعات المحمية .

٦ – تمويل الثروة الحيوانية .

٧ – تمويل المصرف في مجال ادخال تقنيات جديدة .

رابعاً : أثر التمويل في استخدام التقنيات على تطوير الواقع الاقتصادي .

التمويل الزراعي وأثره في استخدام التقنيات الزراعية
(التجربة الســـــورية)

د. نعيم جمعة

أولاً ـ المقدمـــة :

تمهيـــد :

يتنازع الفكر الاقتصادي المعاصر حول ((الاقراض الزراعي)) ، مدرستان فكريتان لكل منهما موضوعيتها ومسوغاتها .

تتمثل الأولى منها في أن ((العمل المصرفي)) يجب أن ينأى عن أي عمل تجـــاري ، الأمر الذي يحتم أن يبنى ، الاقراض الممول للنشاط الزراعي ، على أساس من المعاييـــــر المصرفية البحتة والخدمات ذات العلاقة في هذا المجال .

أما المدرسة الثانية فتؤمن بخصوصية النشاط الزراعي والظروف المحيطة به وبذلك نعتقد ـ من أجل أن يكون ((الاقراض)) الممنوح له أثر إيجابي وفعالية ملموسة من جانب كـــل الأطراف المعنيين ـ عليه أن يتكامل بصورة متزامنة مع عناصر ((التسويق)) ، وتوريـــــد مستلزمات الإنتاج ، والارشاد واستقطاب المدخرات . وقد بنت المدرسة الثانية اعتقادها في هذا الخصوص ، اعتماداً على الأدلة والشواهد التنامية المتضمنة ، أن الزيادة في الإنتـــاج الزراعي الناجمة عن الزيادة في التقنية المحسنة المستخدمة قد لاتؤدي إلى زيادة حقيقية فـــي دخول المزارعين ، مالم تتوافر لهم الحوافز الملائمة في مجالات التسويق الزراعي ، وإمـــداد مستلزمات الإنتاج المطلوبة ، والأسعار ، والارشاد . لقد طبق منهج الاقراض المتكامل[1] مـــن قبل العديد من مؤسسات الاقراض الزراعي في دول العالم ، وأثار هذا المنهج اهتمام الكثيـــر من المؤسسات الاقراضية الأخرى .

يعتبر الاقراض الزراعي واحداً من عوامل عدة تلعب دوراً في عملية دفع عجلة الانتـــاج الزراعي المعقدة . فقد كتب مارشال ((يعتمد مجال توظيف رأس المال والعمل اللذين يوفرهما أي مكان على مصادره الطبيعية أولاً ، وعلى المعرفة والتنظيم ثانياً ، وعلى السوق الذي يمكـــن أن تباع فيه تلك الأشياء الفائضة عن الحاجة ثالثاً . ويستخف غالباً بأهمية الشرط الأخيـــر ولكنه يبقى شرطاً بارزاً عندما ننظر إلى تاريخ البلدان الحديثة[2] .

فبالاضافة الى أهمية توفير التمويل اللازم والضروري وتنظيم حسن إقراضه لمساعدة المقترضين على حسن فعالياتهم الإنتاجية ، وتوجيه التمويل في غايات زيادة الإنتاج وتحسين أنواعه عن طريق ادخال التقنيات الحديثة ، فإن ذلك يرتبط وإلى حد كبير بوجوب اقترانه وتنسيقه بما فيـــه الكفاية مع المشورة الفنية . مما يستدعي أهمية ربط الاقراض المراقب في خليط حسن التوازن

---

١ ـ المنهج المتكامل للاقراض الزراعي يعني : دمج الاقراض الزراعي مع تسويق المنتجات وتوريد المستلزمات والارشاد الزراعي .

٢ ـ الاقراض الزراعي من خلال التعاونيات والمؤسسات الأخرى . ترجمة ومنشورات نيناراكا ١٩٨٤ منظمة الأغذية والزراعة الدولية صفحة ١٠ .

من الاقراض والارشاد الزراعي ، وتقنين أسعار الجملة للمتطلبات الزراعية ، وتأمين التسويق، ووسائل التخزين ، وإقامة التعاونيات ، فإن دلت هذه الأمور في مجمرعها على شيٍ فهي تشير إلى ماتنطوي عليه عملية الاقراض الزراعي من أهمية وحيوية يتوجب إعطاؤها الأفضلية اللازمة أثناء التخطيط والتنفيذ .

يلعب عامل رأس المال دوراً كبيراً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تتطلع إلى تحقيقها الدول النامية ومن بينها الجمهورية العربية السورية ، بهدف الوصول إلى معيشة أفضل لسكانها . وللأسف فإن هذا المورد الهام يعتبر الأكثر ندرة بين العناصر الإنتاجية الأخرى في العديد من هذه البلدان . الأمر الذي يجعل ندرة رأس المال وانخفاض التراكم الرأسمالي إحدى الصفات التي يوصف بها اقتصاد تلك الدول . ولايعني هذا بأي شكل من الأشكال فقدان الدور الذي تلعبه بقية الموارد الاقتصادية ، وبخاصة الموارد الطبيعية والسكانية في عمليات التنمية إلا أنها ليست العامل الحاسم .

ونظراً للدور الهام الذي يلعبه عامل رأس المال في عمليات التنمية الشاملة التي أخذت بها سورية ، وخاصة في القطاع الزراعي خلال السنوات الأخيرة واعطاؤها الأفضلية الأولى في عمليات التنمية في هذا البلد الذي يعتمد اعتماداً رئيساً على القطاع الزراعي في الحاضر والمستقبل . خاصة وأن عدد سكانه حالياً يزداد بمعدل يفوق تزايد الإنتاج فيه . فقد أعطي الدعم لجميع المؤسسات الزراعية ومن بينها المصرف الزراعي التعاوني للقيام بدوره في هذا المجال . كونه المصرف المتخصص والوحيد في إقراض المزارعين بما يحتاجونه من قروض نقدية . ومايوفره من مدخلات ووسائل إنتاج / بشكل عيني / اللازمة للإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني . وذلك بالتعاون مع المؤسسات المختصة في القطاع الزراعي ، والتي تهتم بإنتاج المدخلات محلياً أو استيرادها ، وكذلك بالمؤسسات التسويقية ، والتنظيمات التعاونية الفلاحية ، ووزارة الزراعة والإصلاح الزراعي . إذ يحكم هذا التعاون سلسلة معقولة من القوانين والأنظمة والتعليمات ، وتمر من خلال حلقات متداخلة بغرض الوصول إلى تحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية للمقترضين وزيادة الإنتاج . وقد قامت إدارة المصرف الزراعي التعاوني تبعاً لذلك بترجمة سياسات الحكومة إلى اجراءات تنفيذية على الواقع العملي للمساهمة في تنمية القطاع الزراعي ، هادفة إلى كسر دورة الدخل الزراعي المتدني ، ورفع مستوى الادخار الخاص الريفي لتسريع تكوين رأس المال الزراعي الخاص ابتغاء تحسين التقنيات المستخدمة من أجل الوصول إلى مستويات دخول أعلى .

٢ ـ أبعاد المشـــكلة :

تنحصر أبعاد المشكلة الأساسية التي تعالجها هذه الورقة في تقويم تجربة المنهـــج المتكامل للاقراض الزراعي في سورية ضمن القطاع الزراعي في مجال نقل وتوطيـــــن استخدام التقنيات الزراعية ، والتي تؤمن بخصوصية هذا القطاع والظروف المحيطة بـــه . وبذلك نعتقد ، من أجل أن يكون ((الاقراض)) الممنوح ذا أثر إيجابي وفعاليـــــة ملموسة من جانب كل الأطراف المعنيين ، أن يتكامل بصورة متزامنة مع عناصر التسويـــق (وتوريد مستلزمات الإنتاج) والارشاد واستقطاب المدخرات . بالإضافة إلى التركيـز على أهمية تطوير وتنمية القطاع الزراعي واعتبار التمويل عاملاً هاماً في التنمية . وقـــد بنت هذه الدراسة اعتقادها بهذا الخصوص على التجربة الطويلة التي مر بها الاقـــراض الزراعي في سورية والأدلة والشواهد المتنامية ، المتضمنة أن الزيادة في الإنتاج الزراعـي الناجمة عن الزيادة في التقنية المستخدمة قد لا تؤدي إلى زيادة حقيقية في دخول المزارعين، مالم تتوافر لهم الحوافز الملائمة في مجالات التسويق الزراعي وإمداد مستلزمات الإنتـــاج المطلوبة ، والأسعار ، والارشاد . فما هي النجاحات والاخفاقات التي رافقت هـــــذه التجربة ؟ .

٣ ـ الهدف من الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل نتائج التجربة السورية (المنهج المتكامل للاقـــراض الزراعي) وبخاصة منها مايتعلق بنقل وتوطين استخدام التقنيات الزراعية للتعرف علـــى ملامحها بايجابياتها وسلبياتها ، ولاستخلاص العبر والدروس المستفادة منها ، وذلـــــك باستخدام أسلوب التحليل التقويمي (الحزم الائتمانية المتكاملة) التي تمزج مابين خدمات الاقراض ، وخدمات التسويق ، وتوريد المستلزمات ، والارشاد والخدمات المصرفية كفتـــح الحسابات ، وجذب المدخرات وتوظيفها .

إن نتائج هذه الورقة والعبر المستخلصة منها يمكن أن تخدم صانعي القرارات السياسية والاقتصادية ، والمهتمين بأمور الاقتصاد بشكل عام ، والتمويل بشكل خاص ، وبأمور تطويـــر الزراعة . كما أن هذه الدراسة تقدم للقائمين على إدارة المصرف والعاملين فيه مادة تغنـــي معلوماتهم وتطور خبراتهم وتسهم في تطوير واقع مؤسستهم . ولابد من الاشارة إلى أن هـــذه الورقة يمكن أن تقدم أيضاً للمؤسسات التي تبنت في السابق المنهج المتكامل للاقراض الزراعي،

أو للمؤسسات التي يمكن أن تتبنى هذا المنهج أو ترغب في تبنيه أسسا سليمة واضحة الخطوات .

٤ ـ منهجية البحث ومصدر البيانات :

اتبعنا في إخراج هذا الموضوع طرق التحليل الاقتصادي الوصفي والكمي ، مع استخدام الطرق الرياضية الاحصائية في تحليل البيانات بمنهج تحليلي تقويمي فاحص لكل النشاطات التي يتعاطاها المصرف الزراعي التعاوني لمنهج الاقراض المتكامل ، والعناصر المكملة لتلك النشاطات والتي تم الحصول عليها وبشكل رئيسي من وثائق المصرف الزراعي التعاوني ، والمكتب المركزي للاحصاء والمجموعة الاحصائية الزراعية الصادرة عن وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي ، وهيئة تخطيط الدولة ، ووثائق الاتحاد العام للفلاحين وغيرها .

ونأمل من خلال هذه المحاولة المتواضعة أن نكون قد وفقنا في تقديم خدمة لوطننا العربي الكبير بشكل عام ولقطاعنا ولاقتصادنا الوطني بشكل خاص .

ثانياً : التمويل الزراعي في سورية :

١ ـ سمات التمويل الزراعي عن طريق المصرف الزراعي التعاوني :

يتصف التمويل الزراعي في سورية من خلال المصرف الزراعي التعاوني بسمات مميزة يمكن حصرها بالتالي :

— حصر الاقراض الزراعي الحكومي والتعاوني والخاص بمصرف متخصص وحيد هو المصرف الزراعي التعاوني وفروعه المنتشرة في جميع المناطق الزراعية . ولم تسمح الدولة بقيام أي هيئة أو مؤسسة أو شركة عامة أو خاصة بوظيفة الاقراض الزراعي بشكل جزئي أو رئيسي . مما ألقى هذه التبعة بحجمها الكبير على عاتق المصرف وحده .

— يمنح المصرف القروض النقدية إلى جانب القروض العينية كمستلزمات الانتاج الرئيسة من الأسمدة والبذور ومواد المكافحة والتي تحدد كمياتها وأنواعها ، ومواعيد تسليمها ، وتواريخ استحقاقها حسب جدول الاحتياج المعمول به في المصرف ، ومن مستودعاته . أما بالنسبة لوسائل الانتاج الكبيرة كالجرارات والحصادات والدراسات والمرشات وخلايا النحل والأبقار المستوردة .. الخ فتسلم للمقترض بموجب أمر تسليم يصدر عن الفرع المقرض الى الجهة التي تتعامل أو تتاجر بمثل هذه المواد ، وهي في الغالب مؤسسات حكومية .

ويتعاون المصرف الزراعي التعاوني ، كونه المصرف المتخصص الوحيد في إقـــراض المزارعين بما يحتاجونه من قروض نقدية ومايوفره من مدخلات ووسائل انتـــاج (بشكل عيني) اللازمة للانتاج الزراعي ، مع جميع المؤسسات المختصة في القطـــاع الزراعي التي تهتم بإنتاج المدخلات الزراعية محلياً أو استيرادها ، وكذلك مـــع المؤسسات العامة التسويقية ، والتنظيمات الفلاحية ، ووزارة الزراعة والاصـــلاح الزراعي . إذ يحكم هذا التعاون سلسلة معقولة من القوانين والأنظمة والتعليمـــات وتمر من خلال حلقات متداخلة بغرض الوصول الى تحسين الأموال الاقتصاديـــة والاجتماعية للمقترضين وزيادة الانتاج وتحسين أنواعه .

— ويعتبر الانتاج الضمانة الرئيسية للتمويل الزراعي الموسمي دون سقوف محددة ، بغية تسهيل الحصول عليها وعدم الاستئثار بها من قبل فئة دون أخرى . كما ويمنـــح المصرف قروضه الموسمية لقاء أي اثبات ملكية أو استئجار ـ أو تصرف أو وضـــع يد لحيازة زراعية . . . الخ . أما بالنسبة لحجم القروض التنموية (المتوسطة والطويلة الأجل) فلكل منها سقف محدد وتطبق عليها الضمانات العينية ، فتوضع إشارة الرهن على أرض المشروع الممول أو على الجرار موضوع القرض .

— المصرف الزراعي التعاوني مصرف حكومي ينفذ خطة الدولة وسياستها العامة فـــي القطاع الزراعي ، أي أنه يمول الخطة الانتاجية الزراعية السنوية التي تضعها وزارة ـ الزراعة والاصلاح الزراعي ، بمساعدة جميع الجهات التي لها علاقة بالزراعة ويناقشها ويقرها المجلس الزراعي الأعلى برئاسة رئيس مجلس الوزراء ، كما ويمول المشاريع الانمائية الزراعية ، بالاضافة إلى التمويل الموسمي ، وذلك ضمن الامكانات التـــي تقدمها الدولة ، بالاضافة الى رأسماله ومدخرات المواطنين لديه والقروض الخارجية .

— ومن المعروف أن سورية تستخدم أسلوب التخطيط للانتاج الزراعي حيث تحدد الخطة الانتاجية السنوية لقطاع الزراعة المساحات المراد زراعتها من كل محصول استراتيجي في مختلف مناطق الاستقرار الزراعي ، والتراكيب المحصولية فيها ونسب البـــور المسموح بتركها دون زراعة ، وكذلك تأمين مستلزماتها بالكميات والأوقات المناسبة. بالاضافة إلى تحديد أسعار المنتجات الزراعية والاعلان عنها وقبل موسم الزراعة .

وتحدد الخطة الانتاجية أيضاً دور كل من الواردات والمؤسسات العامة والمنظمـــات الشعبية التي لها علاقة بالقطاع الزراعي ، وخاصة مايتعلق بالتمويل ، والتسويق، والتصنيع في تنفيذ الخطة الزراعية السنوية .

— الفوائد التي يتقاضاها المصرف الزراعي التعاوني على قروضه متدنية فهي تتراوح بين (٤ ٪) للقطاع التعاوني والعام ، و (٥ر٥ ٪) للقطاع الخاص وذلك بالنسبة لجميع أنواع القروض الموسمية والمتوطة والطويلة . أما بالنسبة للقروض الموسمية فقط التي تزيد عن (٥٠) ألف ليرة سورية للمحصول الواحد فترتفع نسبة الفائدة إلى (٦٪) للقطاع التعاوني والعام ، و (٥ر٧ ٪) بالنسبة للقطاع الخاص ، أي أن أسعار الفائدة الأعلى لاتقع على عاتق صغار المزارعين بالنسبة للقروض الموسمية .

وفيما يخص قروض التشجير المثمر لجميع القطاعات وكذلك قروض تحويل المجموعات المائية من ديزل إلى كهرباء ، وآجل هذه القروض عشر سنوات ، فإنها معفية من أية فائدة ويبدأ تسديد أقساطها الخاصة بالتشجير المثمر في السنة السادسة(١).

— قروض المصرف الزراعي مراقبة من قبل الجهات الفنية المختصة في المصرف ، حيث تدرس المشروع المطلوب تمويله وتضعه تحت المراقبة قبل وأثناء التمويل وبعده . أي طيلة فترة منح القرض وخاصة بالنسبة للقروض الانمائية وذلك للتأكد من أن القروض الزراعية المدعومة من قبل الدولة للقطاع الزراعي قد نفذت في الغايات التي منحت من أجلها .

— يمتاز الاقراض الزراعي في سورية بأنه مخصص وبشكل رئيسي لصغار المزارعين إذ أن الحيازات الصغيرة هي المسيطرة في القطاع الزراعي وتبلغ نسبتها حوالي (٩٧ ٪) من مجموع الحائزين . وقد نتجت هذه النسبة العالية من الحيازات الصغيرة والمفتتة(٢) والمبعثرة على عدة قطع وذلك بسبب تطبيق قانون الاصلاح الزراعي في عام ١٩٥٨ —

---

(١) صدر مؤخراً قرار المجلس الزراعي الأعلى يخضع التشجير المثمر وتحويل المجموعات المائية من ديزل إلى كهرباء إلى الفائدة (٤ ٪) للقطاع التعاوني والعام و (٥ر٥ ٪) للقطاع الخاص ، وذلك اعتباراً من ١٩٩٠/٨/٢٥ .

(٢) تشير نتائج البحث الذي قمنا به في عام ١٩٨٩ في محافظتي درعا والسويداء في جنوب سورية أن نسبة عدد الحائزين لأراضي بعلية تشكل (٥٧ ٪) من مجموع الحائزين تقل فيها مساحة الحيازة عن / ١٠ / هكتارات موزعة على / ٤ر٧ / قطعة . وان (٤٠ ٪) من مجموع الحائزين الذين تتراوح مساحة حيازتهم أكثر من / ١٠ / هكتارات حتى / ٣٠ / هكتار موزعة على / ٦ر٦ / قطعة و (٣ ٪) من مجموع الحائزين يتصرفون بمساحة تزيد عن / ٣٠ / هكتار موزعة على / ٨ر٧ / قطعة وبنسبة تقدر بـ (١٣ ٪) من مجموع المساحة القابلة للزراعة . وبرأينا فإن ماينطبق على محافظتي درعا والسويداء يمكن تعميمه على الأراضي الزراعية السورية كافة ، كما وبينت احصائيات وزارة الزراعة أن متوسط حجم الحيازة في الأراضي المروية في سورية تبلغ / ٢ر١ / هكتار وفي الأراضي البعلية /٩ر١٠ / هكتار لعام ١٩٨١ (المجموعة الاحصائية الزراعية ـ وزارة الزراعة ١٩٨٣)

وتعديلاته . والتبدلات الكبيرة التي طرأت على حجم الحيازة وتطرأ مستقبلاً بسبب تطبيق أنظمة الارث . وهذا يعني أن قائمة المقترضين من المصرف الزراعي تضم جميع مزارعي القطر .

— اعتبر القانون السوري أموال المصرف وحقوقه من أموال الخزينة العامة وحقوقها . وللمصرف حق الامتياز بمطاليبه كافة على أموال المدين والكفيل المنقولة وغير المنقولة سواء أكانت مرهونة لديه أم غير مرهونة وذلك لاستيفاء كافة حقوقه . وقد أعطى القانون للمدير العام للمصرف ومديري المصارف بالفروع صلاحيات رئيس التنفيذ المنصوص عليها في قانون أصول المحاكمات وتعديلاته والحجز لبيع الأموال المنقولة وغير المنقولة .

— يقوم المصرف وفروعه بدفع قيم المحاصيل المسوقة بواسطة القطاع العام للمنتجين وخاصة بالنسبة للقطن ، وكذلك وحسب التعاقد مع بقية المؤسسات اذا رغبت بذلك وفتحت حسابات لها في المصرف كالحبوب بأنواعها والفول السوداني والشوندر السكري . إذ يقوم المصرف بإقتطاع قروضه المستحقة وتسليم الرصيد للمنتج .

إن هذه الطبيعة الخاصة للاقراض الزراعي في سورية جعلت موضوع تأمين التمويل اللازم وبشكل كافٍ ، ومراقبة استثماره في المجالات التي أقرض من أجلها للمساهمة في زيادة الانتاج وتحسين أنواعه ورفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي للمقترضين ، واعادة تحصيل ما أقرض ، وبالتالي تقويم النتائج على مستوى المزارع والمصرف ، حجر الأساس بالنسبة لعمل المصرف .

٢ — توجيه الأنشطة للقطاعات الانتاجية والخدمية الزراعية :

لإعطاء صورة عامة عن مهام المصرف ، ندرج فيما يلي أهم العمليات والخدمات التي يقوم بها :

— القيام بكافة الخدمات المصرفية التي تتطلبها عمليات التسليف الزراعي سواء بالنسبة للمؤسسات أو بالنسبة للأفراد الذين يتعاطون الأعمال الزراعية ، ويشمل ذلك — الجمعيات التعاونية واتحاداتها ، والمنشآت ذات الطابع الاقتصادي التي تزاول نشاطاً زراعياً ، ثم الأفراد من المستثمرين أو العاملين في الزراعة .

— يقوم المصرف في مجال تشجيع التوفير والادخار الزراعي بقبول كافة أنواع الودائع والحسابات الجارية بالنسبة للأفراد أو المؤسسات ومن القطاعات الاقتصادية المختلفة.

— في مجال تأمين مستلزمات الانتاج الزراعي ، يقوم المصرف بكل ماتتطلبه عمليات القروض العينية من تأمين مستلزمات الانتاج هذه ثم تخزينها أو توزيعها في الأوقات والمواسم الزراعية المطلوبة ، ووفق المقننات والحجوم المقررة استناداً إلى الشروط الفنية الأصولية الموضوعة بالتعاون مع وزارة الزراعة ومن أهم هذه المستلزمات : الأسمدة ، البذار ، مواد المكافحة والآلات الزراعية ، خلايا النحل ، الأبقار ، الأغنام الجرارات ، الحصادات ، الدراسات ، مجموعات الضخ وغيرها من الأدوات والآليات الزراعية .

— يقوم المصرف من أجل تأمين وتخزين المستلزمات الزراعية المشار اليها شبكة من المستودعات والمخازن التي تتحقق فيها الشروط الفنية لتخزين هذه المستلزمات مع ضمان توزيعها في الأوقات والمواسم المحددة بأقل الجهود والتكاليف ، بالتعاون بين إدارة المصرف وفروعه وبين جهات الادارة المحلية في أنحاء القطر .

— يتعامل المصرف في تقديم التسهيلات والخدمات المختلفة مع جميع القطاعات الاقتصادية في القطر من (عام وتعاوني وخاص ومشترك) .

— في مجال تحسين وتطوير استخدام الموارد الزراعية الطبيعية يقدم المصرف أفضليات خاصة من خلال التسهيلات والخدمات التي يقدمها الى مشاريع استصلاح الأراضي وإلى مشاريع تحويل الزراعات البعلية إلى مروية وإلى مشاريع الري .

— يقدم المصرف أفضليات أيضاً لمشاريع المكننة الزراعية واستخدام التقنيات الحديثة في العمل الزراعي سواء من خلال القروض النقدية أو القروض العينية .

— يقوم المصرف في مجال تحسين الانتاج الزراعي والحيواني بتأمين وتوزيع الأنواع المحسنة من الحيوانات الزراعية ذات الانتاجية العالية وخاصة بالنسبة لانتاج الحليب واللحوم ويعمل على مساعدة المزارعين على تربيتها أو اقتنائها سواء بتأمينها في الأسواق المحلية أو عن طريق الاستيراد مثل الأبقار عالية الادرار .

— يستند المصرف في تنظيم عمليات الاقراض على جداول تتضمن الاحتياجات من التمويل ومستلزمات الانتاج الزراعي بالنسبة لكل نوع من المنتجات الزراعية أو وفقاً للمساحات

المزروعة ، أو عدد الحيوانات الزراعية مستنداً إلى مجموعة من الشروط الفنية أو الكمية أو النورمات التي تقرر بالتعاون مع وزارة الزراعة .

ينظم المصرف الأعمال والاجراءات التي تتطلبها عملية الرقابة والمتابعة للمشاريع والأنشطة الزراعية التي يساهم في تقديم القروض لتمويلها ، ويقوم بالكشوف الميدانية السابقة واللاحقة لتقديم القروض وطيلة فترة منح القروض للتأكد من جدية هذه المشاريع ومن تنفيذها في المجالات التي منحت من أجلها .

ومن خلال المهام المبينة أعلاه فإن التمويل الزراعي في سورية عن طريق المصرف الزراعي التعاوني مخصص وموجهة خدماته لتطوير أنشطة القطاعات الانتاجية الزراعية مباشرة وكذلك الخدمية الزراعية دون التنمية الريفية كما هو متعارف عليه في العديد من البنوك الزراعية في دول المنطقة ودول العالم .

٣ – تطور التمويل الزراعي بشكل عام خلال الفترة ١٩٨٦ – ١٩٩٤ :

إن أهم أنشطة المصرف الذي يمتص أمواله المتاحة هو نشاط الاقراض الزراعي*. وقد نما إجمالي الاقراض السنوي عبر السنوات وكان هذا النمو هو الباعث للبحث عن مصادر تمويلية ممكنة وتنويع هذه المصادر .

ففي عام ١٩٧٠ بلغ حجم القروض الزراعية / ١٦٢ / مليون ل.س ، زاد حجمها عام ١٩٨٥ فأصبحت / ١٢٥٦ر٤ / مليون ل.س محققة بذلك معدل نمو سنوي خلال هذه الفترة بلغ (١٤ر٦ ٪) . في حين أخذت مبالغ القروض تزداد بشكل واضح بعد ذلك لتبلغ عام ٩٩٠ مبلغ / ٨٦٠٧ / مليون ل.س إلى أن وصلت في عام ٩٩٤ إلى / ١٤٣٩٦ / مليون ليرة سورية محققة خلال فترة (١٩٨٦ – ١٩٩٤) معدل نمو سنوي يبلغ (٢٩ر٨ ٪) كما هو مبين في الجدول رقم / ١/ وفي السنتين الأخيرتين ارتفع حجم التمويل السنوي مما يدل على أن الحاجة إلى أموال لتغطية الاقراض السنوي زادت بعد عام ١٩٨٦ ، حيث واجه المصرف إقبالاً كثيفاً من المزارعين على القروض الزراعية ، واضطر للبحث عن مصادر جديدة للتمويل . لقد حققت القروض الزراعية خلال الفترة الاجمالية (١٩٧٠ – ١٩٩٤) معدل نمو عام بلغ (١٩ر٦ ٪) . واستمرار نمو القروض الزراعية بهذه المعدلات المرتفعة سيعرض المصرف إلى زيادة الطلب على القروض الزراعية وبخاصة من المصادر التي تؤمن قروضاً تتناسب كلفتها مع تكلفة الاقراض الزراعي كالمصرف المركزي .

ومما يزيد من حجم المشكلة أيضاً تراكم قيمة القروض أو ما يسمى إجمالي التوظيفات السنوية أي القروض الانمائية غير المستحقة بالاضافة الى القروض السنوية . وهذه تطورت بنفس اسلوب القروض الزراعية ، فقد كان حجمها عام ١٩٧٠ مبلغ / ٣٨٦ / مليون أصبحت عام ١٩٨٥ مبلغ / ٢٤٥١ / مليون وصلت إلى / ٣١٣٦٨ / مليون في عام ٩٩٤ محققاً بذلك معدل نمو خلال الفترة (١٩٧٠ – ١٩٩٤) بلغ (١٩ر٢ ٪) وهي معدلات قريبة مما حققته حركة الاقراض السنوية .

---

* يمنح المصرف عادة القروض الزراعية بنسبة (٦٠ ٪) من التكلفة للقطاع الخاص و (٨٠ ٪) بالنسبة للجمعية التعاونية كشخصية اعتبارية . ويختلف حجوم الاقراض حسب الآجال والنوع كمايلي :

— القروض الموسمية وبخاصة العينية منها (بذار ، سماد ، شلول ، مبيدات) تمنح بالغاً مابلغت قيمتها وضمن جدول الاحتياج المحدد مسبقاً مع الجهات الفنية (وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي) .

— القروض المتوسطة ضمن سقف أعلاه (٥٠٠) ألف ليرة للمتعامل الواحد ويضاف إلى هذا السقف / ١٥٠ / ألف ليرة لمن يستخدم أساليب الري الحديثة كالري بالتنقيط أو بالرذاذ

— القروض الطويلة ضمن سقف مقداره / ٢٥٠ / ألف ليرة للمتعامل الواحد .

يعود أهم أسباب النمو الكبير في حجم القروض والتوظيفات إلى القروض القصيرة الأجل التي تمنح للمزارعين والتي تمثل نسبة بلغت (٨٩ر٥ ٪) في عام ١٩٧٠ إلى أن وصلت في عام ١٩٩٢ إلى (٧٨ر٢ ٪) من إجمالي القروض و (٣٦ر٩ ٪) من التوظيفات كما يعود السبب إلى نمو حجم الاقراض قصير الأجل بمعدلات أعلى من القروض الأخرى واستمرار المصرف بانتهاج نفس اسلوب عمله وبنفس الوتيرة سيؤدي الى زيادة حجم التوظيفات .

والجدول الملحق رقم / ١ / يوضح معدلات النمو الكبيرة بالنسبة للقروض السنوية أو التوظيفات وتظهر أرقام التوظيفات على وجود تراكم هائل من النقد لدى المزارعين .

كما ويوضح الملحق المذكور أعلاه تطور حركة الاقراض الزراعي لدى المصرف الزراعي ويبين أن التصاعد في الأهمية النسبية للقروض القصيرة الأجل الذي يعكس اهتمام المزارعين في قروض التشغيل السنوية وتفضيلهم لها على قروض التنمية ، كما يؤكد هذا الوضع رغبة ومحاولة غالبية المزارعين توفير المال اللازم لاحتياجاتهم التشغيلية عن طريق المصرف .

وبغية تقييم أداء المصرف الزراعي في مجال ادخال التقنيات في القطاع الزراعي بغرض زيادة الانتاج وتحسين أنواعه فإننا سنستعرض في هذه الورقة أثر التمويل في مجالات محددة على الاستخدام التقني في الزراعة السورية كالمدخلات وتحويل الأراضي من بعلية إلى مروية وترشيد استخدام المياه وتمويل الزراعة المحمية وتربية الحيوان وتمويل التقنيات الجديدة التي اثبت البحث العلمي جدواها لنصل بالتالي الى أثر هذا التمويل على مستوى الاقتصاد الوطني خلال المرحلة (١٩٨٦ — ١٩٩٤) .

ثالثاً : أثر التمويل على واقع الاستخدام التقني في الزراعة السورية :

١ – تطور تمويل المصرف في استخدام المدخلات الزراعية :

يوفر المصرف الزراعي التعاوني ضمن امكاناته كل مايمكن تأمينه من مستلزمات الانتاج عيناً وعن طريق مستودعاته الحديثة المنتشرة حالياً في / ٩٥ / فرعاً للمصرف موزعة على كافة أراضي الجمهورية وذلك بغية توفير الجهد والوقت على المنتجين ، وذلك وفق

الكميات والأنواع التي تحددها لجان متخصصة في وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي يشترك فيها المصرف الزراعي كلجان الأسمدة والمبيدات والشلول .. الخ . من أسمدة وبذار محسن ، ومبيدات ، وشلول ، وخلايا نحل ، ومرشات ، وجرارات ، وحصادات ، وأبقار مستوردة للتربية، وأعلاف لحيوانات التربية والتسمين . أما باقي المستلزمات التي لا يستطيع المصرف تأمينها للمزارع فيدفع القيمة نقداً للمقترضين . وقد نشط في الأونة الأخيرة القطاع الخاص في تأمين قسم من المستلزمات وبخاصة مايتعلق منها بالمبيدات وغيرها .

ومن المعروف بأن المصرف الزراعي يوزع مستلزمات الانتاج على المقترضين عيناً وبأسعار بقيت مدعومة من الدولة وخاصة بالنسبة للبذار والمبيدات والشلول والأسمدة حتى نهاية عام ١٩٩٠ . حيث الغي الدعم تدريجياً على المبيدات والشلول والبذار وفي عام ١٩٩٣ ألغي الدعم أيضاً على الأسمدة حيث أصبحت الأسعار تغطي تكلفة الشراء . وكانت الدولة في السابق تتحمل فارق السعر بين سعري التكلفة للاستيراد أو الانتاج المحلي وبين التوزيع . والجدول التالي رقم / ٢ / يبين تطور تمويل استخدام المدخلات الزراعية للفترة (٩٨٦ – ٩٩٣) وفق مايلي :

آ ـ في مجال استخدام الأسمدة :

تطور تمويل هذا المدخل الزراعي تطوراً ملحوظاً في السنوات السابقة فقد ارتفع من / ٢٤٢ / مليون ليرة سورية في عام ١٩٨٦ ليصل إلى / ٤٣٢٨ / مليون ليرة في عام ٩٩٣ أي بمعدل نمو سنوي بلغ (٤٣ر٤ ٪) . ويشمل تمويل هذا المدخل الأسمدة الكيماوية بأنواعها وبكمياتها المنتجة محلياً والتي تبلغ حوالي (٤٠ ٪) من الاحتياج السنوي والباقي عن طريق الاستيراد . وكان لتأمين الأسمدة الكيماوية بكمياتها وبأنواعها المطلوبة وبالمواعيد المحددة الأثر الواضح على زيادة الانتاج .

ب ـ في مجال استخدام البذار المحسن :

يوفر المصرف الزراعي البذور المحسنة المنتجة محلياً من قبل مؤسسة اكثار البذار كالقمح والشعير والقطن وبعض الأنواع المحلية من البطاطا والعدس والحمص والذرة الصفراء وغيرها وكذلك المستوردة منها كبطاطا الاكثار والشوندر السكري .

فقد تطور تمويل هذا المدخل من / ١١٧ / مليون ليرة سورية في عام ٩٨٦ إلى / ٢٩٥٢ / مليون ليرة سورية في عام ٩٩٣ أي بمعدل نمو سنوي وسطي بلغ (٤٩ر٧ ٪) .

جـ ـ في مجال مواد المكافحة :

ارتفع تمويل هذا المدخل عيناً من / ٣ / مليون ليرة سورية في عام ١٩٨٦ إلى مبلغ / ٦٤ / مليون ليرة سورية في عام ١٩٩٣ أي بمعدل نمو قدره (٥ر٤٦ ٪) . علماً بأن قسماً كبيراً من مواد المكافحة تباع نقداً من قبل فروع المصرف ويساهم القطاع الخاص ببيع نسبة لابأس بها للمنتجين .

د ـ في مجال أكياس التعبئة (الشلول) والآلات الزراعية :

يقدم المصرف أكياس التعبئة اللازمة بشكل رئيسي للحبوب والقطن عيناً بالمواصفات المطلوبة وبخاصة منها لتعبئة القطن للمحافظة على مواصفاته . وقد تطور تمويل هذا المدخل من / ١٣٨ / مليون ليرة سورية في عام ١٩٨٦ الى / ٦٥٠ / مليون ليرة سورية في عام ١٩٩٣ وبمعدل نمو سنوي بلغ خلال هذه الفترة (٣ر٢١ ٪) .

٢ – تمويل تحويل الأراضي البعلية الى مروية وتمويل حصاد المياه / خزانات للمياه والسدود الصغيرة) :

تعتبر القروض النقدية الممنوحة للمنتجين في مجال تحويل الأراضي البعلية الى مروية من أهم الأنشطة التي يمارسها المصرف الزراعي التعاوني خلال الفترة السابقة . من خلال منحه القروض الانمائية اللازمة لذلك لمدة خمس سنوات وذلك للمساهمة في حفر الآبار وإكسائها وتركيب المجموعات المائية عليها لاستخراج المياه منها .

فقد بلغت مجموع المساحات التي تم تحويلها من أراضي بعلية الى مروية نتيجة تمويل / ٨٨٨٨ / مليون ليرة سورية خلال الفترة من/١٩٨٨ الى ١٩٩٤ / مايقارب / ٣٦٠ / ألف هكتار . استفاد منها مايقارب / ٥٥ / ألف عائلة . الأمر الذي ساهم في استقرار الانتاج الزراعي وتلبية الاحتياجات الغذائية للمواطنين والشروع في بناء احتياطي استراتيجي من الحبوب . وقد قدر زيادة الانتاج في المساحات المروية خلال السنوات المذكورة بمعدل نمو (١٩ ٪) سنوياً .

كما ويركز المصرف الزراعي خلال السنوات الأخيرة على تشجيع المنتجين على اقامة الخزانات المائية في المناطق الجبلية والمطيرة لاستخدام في الري الداعم في فترات الصيف حيث يستخدم هذا النوع بشكل رئيسي في سقاية الأشجار المثمرة والتبغ . كما وشرع

المصرف في تشجيع الفلاحين على اقامة السدود الصغيرة لسقاية محاصيلهم في الأودية . إذ أن اقامة السدود الكبيرة هي من المهام الأساسية الملقاة على عاتق الدولة . والجدول رقم / ٣/ يبين تطور عملية تمويل تحويل الأراضي من بعلية الى مروية .

٣ – تمويل تقنيات ترشيد استخدام المياه :

تركز الحكومة السورية حالياً اهتماماً واضحاً في مجال ترشيد استخدام المياه للسقاية، وقد كلف المصرف الزراعي بجزء كبير من هذه المهمة التي يعتبرها من المهام الرئيسية له خلال المرحلة الحالية عن طريق تشجيع المنتجين على استخدام طرق الري الحديثة بغية ترشيد استخدام المياه وتوفير مايمكن توفيره من المياه بغية تخفيض التكاليف والأثر الواضح على زيادة الانتاج .

وبغية تشجيع المنتجين على استخدام أساليب الري الحديثة كالري بالرذاذ والتنقيط فقد اتخذ مجلس الادارة قراراً برفع نسبة المساهمة في تمويل الأساليب الحديثة إلى (٨٠٪) من التكلفة بدلاً من (٦٠ ٪).كما رفع السقف المعطى للمنتج الواحد ، في حال توفر المساحات الكافية لديه ، الى / ٦٥٠ / ألف ليرة سورية بدلاً من / ٥٠٠ / ألف ليرة سورية ، وذلك لتشجيع المنتجين على اتباع أساليب الري الحديثة والتي تجلت أفضل صورها في عام ١٩٩٢ حيث بلغت القروض الانمائية الخاصة بذلك مبلغ / ٢٣٨ / مليون ليرة سورية بينما كانت في عام ١٩٩١ فقط / ٧٥ / مليون ليرة سورية والجدول رقم / ٤ / يوضح تطور عملية التمويل في هذا المجال .

اذ بلغت المساحات التي تطبق أساليب استخدام الري الحديث (الري بالرذاذ والتنقيط) الممولة من قبل المصرف الزراعي خلال الفترة من ١٩٩١ – ١٩٩٤ مايقارب / ٥٢ / ألف هكتار بمبلغ إجمالي بلغ / ٤٩٩ / مليون ل.س استفاد منها / ٤٣٢٦ / عائلة .

٤ – تمويل التشجير المثمر :

لعب المصرف الزراعي عن طريق التمويل دوراً مميزاً في مجال التشجير المثمر وبخاصة الأراضي الجبلية الغير مستثمرة والغير قابلة للزراعات الحقلية عن طريق تشجيع المنتجين على تشجير أراضيهم .

فقد قضت خطة الدولة بزيادة رقعة المساحات المزروعة بالأشجار المثمرة لتأمين النقص الحاصل في انتاج الفواكه بكافة أنواعها لتأمين الاحتياج المحلي أولاً ولتصدير الفائض . وكان

نتيجة لهذه السياسة أن أقرت منح المنتجين قروضاً طويلة الأجل لمدة / ١٠ / سنوات وبدون فائدة منذ عام ١٩٨٢ وحتى عام ١٩٩٠ عن طريق المصرف الزراعي التعاوني مع فترة سماح مقدارها / ٥ / سنوات يبدأ المنتج بعدها بتسديد أقساط رأس المال . الأمر الذي نجم عنه تضاعف المساحات المزروعة عدة مرات خلال الفترة السابقة مما أدى الى انتقال سورية من دولة مستوردة لبعض المنتجات من الفواكه إلى دولة مصدرة لها . كما قام المصرف بتمويل مشروع الحزام الأخضر الذي يفصل بين البادية السورية والمناطق الزراعية بتشجيع المنتجين على زراعة الأشجار المثمرة المناسبة وبخاصة منها الفستق الحلبي والزيتون واللوز .. الخ .

فقد ارتفع التمويل في هذا المجال من / ٢٧٣ / مليون ليرة سورية في عام ١٩٨٦ إلى / ٧٠٥ / ملايين ليرة سورية في عام ١٩٩٣ ، والجدول رقم / ٥ / يبين التطور في هذا المجال . بالاضافة الى قيام المصرف بتمويل المشاريع الحكومية لاستصلاح الأراضي والتشجير المثمر التي تنفذها الدولة بالاتفاق مع الصناديق الدولية المتخصصة في هذا المجال .

٥ – تمويل الزراعات المحمية :

لعب المصرف الزراعي دوراً كبيراً في انتشار الزراعات المحمية في المناطق الملائمة وبخاصة الساحلية منها على تشجيع المنتجين على اقامة المحميات من البيوت البلاستيكية والزجاجية لزراعة الخضروات في غير أوقاتها للاستفادة من الميزات النسبية في هذه المناطق من ناحية وتأمين مصدر دخل للمنتجين في هذه المناطق بسبب ارتفاع الكثافة السكانية فيها وقلة المساحات المخصصة للفرد الواحد فيها .

فقد ارتفع حجم التمويل من / ٨ / ملايين ليرة سورية في عام ١٩٨٦ ليصل الى / ٣٧٢ / مليون ليرة سورية في عام ١٩٩٣ . فقد بلغت المساحات المغطاة من عام ١٩٨٩ الى عام ١٩٩٤ مايقارب / ١٧٫٥ / مليون متر مربع استفاد منها حوالي / ٢٠ / ألف عائلة .

ومن الجدير بالذكر فإن المصرف الزراعي بالتعاون مع وزارة الزراعة يشجعان حالياً المنتجين وابتداء من عام ١٩٩٤ على تمويل زراعة الموز تحت الغطاء .

٦ – تمويل الثروة الحيوانية :

يتجلى دور المصرف الزراعي في مجال تطوير الثروة الحيوانية بتمويل المنتجين على تحسين السلالات الحيوانية من جهة وزيادة الانتاج من جهة أخرى مع التركيز على صناعة التسمين بالنسبة للأبقار والأغنام .

اذ يعتبر تمويل المصرف الزراعي للمنتجين حجر الأساس في تنفيذ برامج التدريج (تدريج الأبقار المحلية عن طريق تصالبها مع عروق محسنة مستوردة) وذلك عن طريق فسح المجال للاقتراض من المصرف لمن يرغب في تربية الأبقار الهجينة . اذ أثبتت التجارب ان الجيل الأول نتيجة عملية التدريج قد ارتفع انتاجها من الحليب من / ٧٥٠ /كغ للبقرة المحلية سنوياً الى / ٨٠٠ / كغ سنوياً وزاد وزن البقرة الهجين بحوالي / ١٠٠ / كغ، كما ارتفع متوسط انتاج الحليب في الجيل الثاني الى / ٢٥٠٠ / كغ وزاد الوزن بمعدل / ١٥٠ / كغ للرأس الواحد . ودور المصرف في تمويل تربية الأبقار المهجنة يتجلى في الأخذ بيد المربين لتشجيعهم على تدريج أبقارهم عن طريق الجهات المختصة في وزارة الزراعة وايجاد مجال لتسويقها عن طريق تمويل المصرف لها . وقد بينت النتائج الأولية صحة اجراءات التمويل التي يقوم بها المصرف والتي يجب أن تترافق بوضع الضوابط الهامة والضرورية لمراقبة استثمار هذه القروض عن طريق التعاون مع وزارة الزراعة على اتخاذ اجراءات ضرورية وهامة تخدم تطوير مشروع تدريج الأبقار منها : مسك سجلات تربية للأبقار المهجنة التي تعتبر من أهم متطلبات تطوير هذه الثروة .

كما ويقوم المصرف باستيراد الأبقار عالية الادرار من الخارج لتوزيعها على المربين، كما ويشجع المصرف حالياً على اقامة مشاريع تربية الأبقار الحديثة التي تزيد عن ١٠ بقرات عن طريق تمويل شراء الأبقار والوسائل اللازمة لها .

ان حجم القروض الممنوحة لشراء الأبقار الحلوب ارتفعت من / ٢٢ / مليون ليرة في عام ١٩٨٦ الى / ٢٨١ / مليون ليرة سورية في عام ١٩٨٨ ومن المتوقع أن تصل إلى مايقارب ال / ٥٠٠ / مليون ليرة في عام ١٩٩٤ نتيجة استيراد الأبقار من الخارج .

أما في مجال تربية الأغنام وتسمينها فقد أعطي موضوع التسمين عناية خاصة في مجال التمويل من المصرف الزراعي حيث سميت بصناعة التسمين نظراً لأهيتها في تحويل المنتجات العلفية الى منتجات حيوانية ذات قيمة عالية وأهمية كبيرة في الغذاء البشري . وفي مجال تربية الأغنام فقد أعطي مايستحق من أهمية في التمويل تطبيقاً لسياسة ادخال تربية الحيوان في النظام الزراعي ، وفسح المجال أمام الفلاحين بشراء الأغنام للتربية لزيادة دخولهم وتطوير أعمالهم . وقد بلغ حجم الاقراض لتمويل الأغنام ذروته في عام ١٩٩١ حيث وصل تمويل المصرف الى / ٣٦٢ / مليون ليرة سورية .

كما ويعطي المصرف الأهمية اللازمة لتمويل تطوير تربية الدواجن وتسمينها حيث ارتفع حجم التمويل من / ٧٤ / مليون ليرة سورية في عام ١٩٨٦ إلى / ٢١١ / مليون ليرة سورية في عام ١٩٩٣ . وذلك بغرض تشجيع المربين على استخدام وسائل التربية الحديثة لزيادة الانتاج وتحسينه .

كما ويشجع تمويل المصرف المنتجين على اقامة أحواض الأسماك لتربية الأسماك المرغوبة في السوق المحلية وكذلك تشجيع مربي النحل بالتعاون مع وزارة الزراعة على تربية أنواع النحل المستوردة العالية الانتاج والهجينة بدلاً من الأنواع المحلية وبشكل تدريجي والجدول رقم / ٧ / يبين تطور تمويل تربية الثروة الحيوانية .

٧ – تمويل المصرف في مجال ادخال تقنيات جديدة :

إن النتائج التي يثبتها البحث انها جديرة بالتطبيق على الواقع العملي يعمل المصرف بالتعاون مع وزارة الزراعة على وضعها في مهام عمله التمويلي ويخطط لتنفيذها على الواقع العملي ومن أهم التقنيات الحديثة التي دخلت حديثاً في تمويل المصرف التالي :

- تمويل العنفات الهوائية لاستخراج المياه من باطن الأرض ولمكافحة الصقيع في الأشجار المثمرة .
- تمويل اقامة البرادات الثابتة لحفظ المنتجات النباتية والحيوانية .

ويدرس المصرف حالياً تمويل تسوية الأراضي عن طريق أشعة الليزر بغية ترشيد استخدام المياه وتخفيض التكاليف وذلك بالتعاون مع وزارة الزراعة .

رابعاً :أثر التمويل الزراعي في استخدام التقنيات على تطوير الواقع الاقتصادي :

قدم المصرف خدمات فعالة للانتاج والمنتجين من خلال أنشطته المصرفية والتجارية والخدمية والارشادية وقد زادت هذه الخدمات بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة عندما تكاملت مع سياسة الحكومة الرامية الى تطوير القطاع الزراعي والمتعلقة بتأمين مستلزمات الانتاج المستوردة كالأسمدة والمبيدات والشلول في الأوقات المناسبة والكميات الكافية ، وكذلك تأمين حسم السندات الزراعية لدى مصرف سورية المركزي ، وفق تسهيلات كبيرة قدمت لتصدير المنتجات الزراعية ، ومنح تسهيلات أكبر لمساهمة القطاع الخاص في تأمين مختلف أنواع مستلزمات الانتاج ، كما وان حسن التخطيط والمتابعة والتنظيم بشكل عام للقطاع الزراعي ، والسير في خطوات متقدمة للتكامل في العمل من الجهات العاملة في القطاع الزراعي قد أسهم في تقديم خدمات فعالة للانتاج والمنتجين انعكست نتائجها الايجابية على القطاع الزراعي ، كما وان التركيز على موضوع التأكد من أن كل شيء موّل طبقاً للتعليمات والمبادئ المتفق عليها وان القروض الزراعية المدعومة من قبل الدولة قد نفذت في المجالات التي منحت من أجلها قد ساهم في تعزيز ثقة الحكومة بالمصرف . بالاضافة إلى أنها ربطت المقترض بعلاقات واضحة ينظمها قانون المصرف ونظام عملياته ، كما وان حسن مراقبة استثمار القروض قد انعكس ايجابياً على نسب التحصيل التي تزيد عن الـ ٩٥ ٪ سنوياً .

إن جهود المصرف الزراعي في نشر استخدام التقنيات الحديثة وبخاصة عن طريق استخدام الأسمدة على سبيل المثال كانت هامة وأساسية في زيادة الانتاج وفي تحسين أحوال المنتجين الاقتصادية والاجتماعية . فقد بينت الدراسات التحليلية التي أجريت في وزارة الزراعة ان كل ليرة سورية واحدة تستخدم في الأسمدة تعطي عائداً يصل في الأراضي المروية إلى / ٧ / ل.س في القطن و / ٩ر٤ / ل.س في الشوندر السكري وينخفض إلى / ٦٥ر٠ / ل.س في تسميد القمح في الأراضي البعلية .

مما يشجع المصرف على أهمية وضرورة التوسع بقروض السماد لتشمل المحاصيل الزراعية حسب الدراسات الفنية التي تجرى، التي تبين جدوى استخدام السماد لكل بيئة مناخية ولكل أرض . وأهمية التأكيد على فحص العناصر الغذائية الرئيسية في التربة المراد زراعتها قبل تحديد كميات السماد المطلوبة حتى يكون مردودها على الاقتصاد الوطني مؤكد .

كما وأن تمويل المصرف الكبير في تحويل الأراضي البعلية الى مروية وأثره على الانتاج لايحتاج الى دليل . اذ ان التجربة السورية على الواقع العملي قد بينت مضاعفة المردود في المحاصيل الحقلية في الأراضي المروية عنها في الأراضي البعلية ، بالاضافة الى اهتمام المصرف

في تمويل ترشيد استخدام المياه عن طريق استخدام أساليب الري الحديثة كالري بالرذاذ والتنقيط لما فيه من تأثير كبير على تخفيض تكاليف الانتاج وترشيد استخدام الميـــاه وبخاصة الجوفية منها .

كما ويلعب تشجيع المصرف على تمويل الزراعات المحمية دوراً خاصاً في المناطـــق البيئية المناسبة وذات الحيازات الصغيرة والمبعثرة . اذ لا يخفى على أحد أثر الزراعـات المحمية على تعظيم المردود في وحدة المساحة التي تصل إلى أكثر من ثمانية أضعاف .

وفي مجال تربية الأبقار الحلوب وأهمية التمويل المصرفي في زيادة انتاجها عن طريـق تصالب الأبقار المحلية (العكشية) على أبقار الفريزيان المستوردة وأثرها على زيـــادة الانتاج من اللحم والحليب كما سبق وبيناه .

أما مساهمة المصرف في تطوير التشجير المثمر ومنحه التسهيلات العديدة كالاقـــراض بلا فائدة ولمدة ثماني سنوات تظهر نتائجه حالياً جلية وواضحة فقد كانت سورية حتى عـــام ١٩٨٥ تستورد الحمضيات والتفاح على سبيل المثال بينما أصبح الانتاج الحالي يفوق الاحتيـاج المحلي ويخصص قسم للتصدير . فقد بلغ انتاج سورية من الحمضيات في عام ١٩٩٤ مايفـــوق / ٢٥٠ / ألف طن من التفاحيات ويقارب / ٦٥٠ / ألف طن من الحمضيات بمختلف أنواعها .

أما فيما يتعلق بانتاج الحبوب فإن سورية وبأرضها المروية وتطبيق الدورات الزراعية والتراكيب المحصولية الملائمة والتي أعطيت فيها أهمية خاصة لانتاج الحبوب والقطن وبشكـل خاص انتاج القمح ساعد على تأمين احتياجات المواطنين من الدقيق وفسح المجال أمـــام اقامة احتياطي استراتيجي جيد منه ، وفتح باب التصدير لهذه المادة الحيوية والأساسية .

لقد بدا واضحاً الدور الكبير الذي يلعبه التمويل الزراعي في ادخال التقنيات الحديثة في زيادة الانتاج والانتاجية والتي من الصعب حالياً وضمن هذه الورقة من تحديد الأثـــر الخاص بها ، إذ أن المؤشرات التي أدت الى هذا التطور متعددة الجوانب منها الوضعـــي ومنها الطبيعي ومنها مايتعلق بالمزارع نفسه .

لذلك فإننا أثرنا هنا أن نقدم عرض لتطور الانتاج والناتج المحلي الاجمالي خـــلال السنوات القليلة الماضية والتي تعطي فكرة عامة عن تطور القطاع الزراعي في مجمل الناتـــج المحلي الاجمالي .

ان القاء نظرة على تطور الناتج المحلي لقطاع الزراعة بالأسعار الثابتة والجارية بسعر السوق تعطينا فكرة عن التطور الحاصل ودور المصرف بشكل عام في هذا المجال .

فقد ارتفع الناتج المحلي الاجمالي لقطاع الزراعة بالأسعار الثابتة بشكل مضطرد من / ٥ر١٨ / مليار ليرة سورية في عام ١٩٨٦ ليصل إلى / ١ر٢١ / مليار ليرة في عام ١٩٨٨ (يعتبر عام ١٩٨٨ من الأعوام المطيرة) ثم انخفض الى / ٨ر١٤ / مليار ليرة في عام ٩٨٩ وارتفع ثانية إلى / ٩ر١٧ / في عام ١٩٩٠ وإلى / ٧ر٢٢ / مليار في عام ٩٩٣ وبمعدل نمو سنوي خلال هذه الفترة بلغ (٥ر٢ ٪) . كما وتبين المعطيات الاحصائية الصادرة عن المكتب المركزي للاحصاء إن مساهمة قطاع الزراعة في مجمل الناتج الاجمالي المحلي قد ارتفع من /٨ر١٩/ في عام ١٩٨٦ ليصل الى / ٤ر٢١ ٪ / في عام ١٩٩٣ . كما يبينه الجدول رقم / ٨ / .

أما على صعيد تطور الناتج المحلي الاجمالي لقطاع الزراعة بالأسعار الجارية فقد تزايدت قيمة الناتج بشكل مضطرد من / ٨ر٢٣ / مليار ليرة سورية في عام ٩٨٦ إلى / ٥ر٥٦/ مليار في عام ١٩٨٨ وإلى / ٦ر١١١ / مليار في عام ٩٩٢ وإلى / ٧ر١٢٢ / مليار في عام ١٩٩٣ أي أن معدل النمو السنوي خلال هذه الفترة بلغ (٧ر٢٢ ٪) في حين أن متوسط الناتج المحلي الاجمالي بلغ (٨ر١٨ ٪) كما وازدادت نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية حيث ارتفعت من (٨ر٢٣ ٪) في عام ٩٨٦ إلى (٣ر٣١٪) في عام ٩٩٢ و (٨ر٣٠ ٪) في عام ١٩٩٣ . كما يبينه الجدول رقم / ٩ / المرفق .

إن ماسبق يدل وبشكل واضح على تطور الزراعة المضطرد في الجمهورية العربية السورية خلال السنوات القليلة السابقة وذلك نتيجة عدة عوامل لعب فيها الاقراض الزراعي الحكومي عن طريق المصرف الزراعي التعاوني بسبب تمويله لتطوير التقنيات في القطاع الزراعي ، والتي أثرت بالتالي على زيادة المردود في وحدة المساحة وزيادة الانتاج العام بشكل كبير . مما جعل سورية حالياً من الدول التي يغطي انتاجها من الحبوب على سبيل المثال وعلى الأخص محصول القمح حاجة البلاد للاستهلاك المحلي والبذار ويبلغ الفائض المتاح للتخزين مايعادل كمية الاستهلاك والبذار . كما وأن محصول القطن قد ارتفع بشكل كبير ووصل في عام ٩٩٣ إلى / ٦٨٨ / ألف طن بعد أن كان في عام ٩٨٦ بحدود / ٣٨٠ / ألف طن .

بالاضافة إلى أهمية المصرف الزراعي في تعبئة الموارد والمدخرات في الريف واستثمارها في القطاع الزراعي . فعندما نقول إن المصرف الزراعي في عام ٩٩١ قد موّل / ٣ر١٣ / مليار ليرة سورية فإننا نقصد التمويل الحكومي المباشر للقطاع الزراعي من قبل المصرف . أما المستثمر الفعلي في القطاع الزراعي فإنه يقارب ضعف المبلغ الحكومي المقرض . لأن المصرف كماهو معروف لايموّل إلا نسبة من تكاليف الانتاج حدها الأقصى (٦٠ ٪) للقطاع الخاص و (٨٠٪) للقطاع التعاوني كشخصية اعتبارية .

منها لما فيه خير أمتنا العربية وتطورها .

الدكتور نعيم جمعة

جدول / ١ /

تطور التمويل الزراعي بشكل عام للفترة ١٩٨٦ – ١٩٩٤

الوحدة : مليون ل.س

العام / البيان	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	معدل النمو % السنوي
حجم التمويل	١٣٧٢	١٩٧٨	٤٣٦٢	٦٨٤٠	٨٦٠٧	١١٦٨١	١٣٣١٨	١٣٥٣٦	١٤٣٩٦	٢٩ر٨
حجم التوظيفات	٢٨٣١	٣٥٦٧	٦٦٠٣	١٠٦١٧	١٥٣٧٢	٢٠٤١٧	٢٥٢٢١	٢٨٦٢٩	٣١٣٦٨	٣٠ر٦

جدول / ٢ /

تطور تمويل استخدام المدخلات الزراعية للفترة ١٩٨٦ – ١٩٩٣

(قروض عينيـــة)

الوحدة : مليون ل.س

العام / البيان	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	معدل النمو % السنوي
الأسمدة	٢٤٢	٢٧٤	٧٨٦	١٦٦٣	٢٠٤٤	٢٤٨٩	٢٦٦٩	٤٣٢٨	٤٣ر٤
البذار المحسن	١١٧	٢٢٧	٥٢٧	١٣٨٠	١٩٤٨	٢٣٢٧	٢١٢١	٢٩٥٢	٤٩ر٧
مواد المكافحة	٣	٦	١٦	١٧	٢٩	٥٠	٥٥	٦٤	٤٦ر٥
الآلات زراعية ومختلفة	١٣٨	١٢٥	١٦٣	١٥٩	٢٩٨	٤٧٣	٥٠٨	٦٥٠	٢١ر٣

جدول / ٣ /

تطور تمويل تحويل الأراضي البعلية إلى مروية وتمويل حصاد المياه (الخزانات)

للفترة ١٩٨٦ ـ ١٩٩٤

الوحدة : مليون ل.س

المساحة : دونم

العام / البيان	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	معدل النمو السنوي %
حجم التمويل			٢٠٣	٥١٣	١١١٥	٢١٤٤	٢٤٠٠	١٥٧٩	٩٣٤	٢٤ر٣
المساحة المحولة من بعل إلى مروي / دونم /			٩١٨٣٢	٢٣٢٣١٢	٤٦٥٣٢٣	٨٧٥٦٠٣	١٠١٧٤٢١	٦١١٢٨٣	٣١١٤٢٤	١٩

جدول / ٤ /

تطور تمويل تقنيات تراشيد استخدام المياه (الري بالرذاذ والتنقيط)

للفترة ١٩٨٦ ـ ١٩٩٤

الوحدة : مليون ل.س

العام / البيان	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	معدل النمو السنوي %
حجم التمويل						٧٥	٢٣٨	١٠١	٨٥	١ر٣
المساحة المحولة من ري عادي الى ري بالرذاذ والتنقيط / دونم /						٧٤١٢٠	٣٢٨٠٣٩	٩٨٦٩٤	٧٧٥٥٥	١ر١

جدول / ٥ /

تطـور تمويـل التشـجير المثمـر

للفترة ١٩٨٦ ـــ ١٩٩٣

الوحدة : مليون ل.س

العام / البيان	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	معدل النمو ٪ السنوي
حجم التمويل للأشجار المثمرة	٢٧٣	٣٥٧	٣٥٨	٦٤٦	٦٩٢	٦٩٦	٦٩٩	٧٠٥	١٢ر٥
حجم التمويل لتحسين الأراضي	٢٣	٣٥	٦٧	٨٨	٨٦	٤٠	١٤٨	١٤٧	٢٦

جدول / ٦ /

تطـور تمويـل الزراعـات المحميـة

للفترة ١٩٨٦ ـــ ١٩٩٣

الوحدة : مليون ل.س

العام / البيان	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	معدل النمو ٪ السنوي
حجم التمويل	٨	٢٢	٧٥	٢١٤	٢٤٩	٥٦٨	٢٦٥	٣٧٢	٦١ر٥
المساحات الممولة م ٢	٥٩٢٦٠	١٦٣٩٦٣	٥٥٥٥٥٦	١٦٧٠٤٧٣	١٩٤٧٢٦٠	٤٥٣٠٣٢٨	٢١١٤٥١٥	٣٤٣٠٧٥٤	٦٦

جدول / ٧ /

تطـور تمويـل تربيـة الثـروة الحيوانيـة
للفترة ١٩٨٦ ـــ ١٩٩٣

الوحدة : مليون ل.س

العام / البيان	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	معدل النمو ٪ السنوي
الأبقار	٣٢	٣٢	٢٨١	٣٨	٤٣	٥٠	٦١	٥٣	٦ر١١
الأغنام	—	١١	٢٣٥	٢٦٩	١١٨	٣٦٢	١٤٧	٤٨	٤ر٢٣
الدواجن	٧٤	٨٨	١٨٧	١٧١	١٦٤	٢٥٠	٢٠٢	٢١١	١٤
الأسماك				١	—	١٥	—	٠ر٣	
النحل									

جدول / ٨ /

تطور مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي
بالأسعار الثابتة لعام ٩٨٥ بسعر السوق للفترة ١٩٨٦ – ١٩٩٣ / الوحدة : مليون ل.س

العـــام	قطاع الزراعة	الناتج المحلي الاجمالي	النســبة ٪
١٩٨٦	١٨٥٩٠	٧٩١٠٩	٢٣ر٥
١٩٨٧	١٥٩٩٩	٨٠٦١٨	١٩ر٨
١٩٨٨	٢١١٣١	٩١٣١٣	٢٣ر١
١٩٨٩	١٤٨٠٠	٨٣١٣٣	١٧ر٨
١٩٩٠	١٧٨٩١	٨٩٤٨٥	٢٠
١٩٩١	١٩٠٩٩	٩٥٨٨٣	٢٠
١٩٩٢	٢٢٦٩١	١٠٥٩٩٧	٢١ر٤
١٩٩٣	٢٢٧٢٣	١١٠١٥١	٢٠ر٦
معدل النمو ٪ لـ سنوي	٢ر٥ ٪	٤ر٢	

جدول / ٩ /

تطور مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي
بالأسعار الجارية لعام ٩٨٥ بسعر السوق (للفترة ٩٨٦ – ٩٩٣)

الوحدة: مليون ل.س

العـــام	قطاع الزراعة	الناتج المحلي الاجمالي	النسبة ٪
١٩٨٦	٢٣٨١٦	٩٩٩٣٣	٢٣ر٨
١٩٨٧	٣٢٤٧٩	١٢٧٧١٢	٢٥ر٤
١٩٨٨	٥٦٥٧٥	١٨٦٠٤٧	٣٠ر٤
١٩٨٩	٤٩٥٤٨	٢٠٨٨٩٢	٢٣ر٧
١٩٩٠	٧٦٥١٤	٢٦٨٣٢٨	٢٨ر٥
١٩٩١	٩٤٣٧٨	٣١١٥٦٤	٣٠ر٣
١٩٩٢	١١٦١٦٨	٣٧٠٦٣١	٣١ر٣
١٩٩٣	١٢٢٧٤٢	٣٩٨٥١٥	٣٠ر٨
معدل النمو ٪ لـ سنوي	٢٢ر٧	١٨ر٨	